المرحلة الثانية **د اياد عايش محمد**

المحاضرة الثانية - الفصل الدراسي الثاني – تاريخ البلاد العربية الحديث :

الإصلاحات العسكرية :

أ- الجيش :

اقتصرت الاصلاحات الأولى على الجيش ، فالدولة العثمانية عسكرية الطابع منذ نشأتها ، كما ان المؤسسة العسكرية القديمة أصبحت قوة رجعية مسيطرة في الدولة تشل الجهود الرامية إلى إصلاح بنية الدولة ، وهي المسؤولة عن الهزائم المتكررة التي لحقت بالدولة طيلة القرن الثامن عشر ، وقد ظهر للعيان تفوق النظم الأوربية في شؤون الجيش بآثاره المادية ، الأمر الذي جعل الاصلاح العسكري يبدو هدفا مركزيا فشؤون الجيش كانت بمثابة المحور الأساس لجميع شؤون الدولة ، لذلك فقد بدأت حركات الاقتباس والاصلاح في الشؤون العسكرية ثم امتدت بعد ذلك إلى الجوانب الادارية والمالية والقضائية والتعليمية ، ونظرا لأهمية الفترة التي سبقت التنظيمات فمن المفيد الاشارة إلى أبرز التطورات الاصلاحية التي تمت فيها .

يرجع البعض من المؤرخين إصلاح الجيش العثماني إلى عهد السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧ – ١٧٧٤) ذلك أنه نظم البحرية والمدفعية وفقا للأساليب والاسلحة الأوربية مستعينا بعدد من الخبراء والضباط الأوربيين وفي مقدمتهم البارون الفرنسي دي توت ، أما الانكشارية فلم يتعرض لهم آنذاك لقوتهم وقدرتهم على مقاومة الاصلاح ورفضه .

وجاء قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ وانتصاراتها في الميادين الأوربية ليؤكد ضرورة الاصلاح ، خاصة بعد غزو الفرنسيين لمصر سنة ١٧٩٨ وهي ولايات عثمانية ، إذ رأى العثمانيون تفوق الجيوش الفرنسية على جيوشهم وجيوش المماليك معا ، ومما يلحظ أن طليعة الأفكار التي وصلت العاصمة العثمانية في بدء حركة الاصلاحات اشتملت على مبادئ الثورة الفرنسية المتمثلة بالحرية والديمقراطية والمساواة ، وقد انتقلت هذه المبادئ إلى الولايات العثمانية بعاملين : أحدهما البعثات

العسكرية الفرنسية التي وصلت إلى استانبول لتساعد في تجديد الجيش العثماني ، فبعد أن تعلم الضباط العثمانيون اللغة الفرنسية لم يقتصروا على دراسة العلوم العسكرية الفرنسية فحسب ، بل صاروا يطالعون الكتب السياسية كذلك ، أما العامل الثاني فيتمثل بالبعثات الدبلوماسية سواء منها الأوربية المقيمة في استانبول والعثمانية المقيمة في عواصم أوربا ولاسيما في باريس .

لقد كان سليم الثالث (١٧٩٠ – ١٨٠٧) أول سلطان عثماني يطلق عليه لقب (مصلح) في فترة ما قبل التنظيمات ، وفي عهده ظهرت ردود الفعل العثمانية إزاء قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ وسقوط آل بوربون وغزو فرنسا لمصر سنة ١٧٩٨ فلقد دعا السلطان سليم الثالث عددا من قادة الفكر والسياسة في الدولة العثمانية لمعرفة آرائهم حول كيفية معالجة عوامل الضعف في الدولة ، فأكدوا جميعا ضرورة الإصلاح العسكري وفي سنة ١٧٩٢ صدرت سلسلة من التعليمات والأنظمة والتشريعات الجديدة سميت بمجموعها (قانون نامة) أو (نظامات) وقد أحدث صندوقا ماليا لتغطية نفقات المؤسسات الجديدة سمي (إيراد جديد) يقوم على فرض ضرائب على ملاكين لم يؤدوا واجباتهم العسكرية ، كما اتجهت رغبته لإصلاح الجيش والبحرية ، لذلك أسس عدد من المدارس العسكرية تدرس فيها اللغة الفرنسية مستعينا بأستاذة ومدربين أوربيين أكثرهم من الفرنسيين .

وكان سليم يامل من وراء عمله هذا إنشاء (جيش جديد) يحل بتقدم الزمن محل الجيش الانكشاري القديم الذي ضعفت قوته واضطرب نظامه ، وقد شيدت ثكنات خاصة متعددة في مدينة سكوتاري المقابلة لاستانبول لهذا الجيش الذي بدأ باثني عشر ألف جندي من المشاة وخمسة آلاف من الخيالة ، وانتقلت هذه الظاهرة إلى بعض ولايات الدولة ويذكر المؤرخون إن والي بغداد سليمان باشا الكبير استقدم ضابطا انكليزيا من الهند وعهد إليه تنظيم الجيش الجديد ، واهتم والي مصر خورشيد باشا بهذا الأمر كذلك وشرع في إنشاء ثكنة خاصة بجيش (النظام الجديد) .

وقد عمل السلطان سليم الثالث على إنشاء عدد من المعاهد العالية والفنية الحديثة التي تعد الأولى من نوعها في البلاد ، ولقد أتاح قيام السلطان سليم بتأسيس

سفارات عثمانية دائمة في العواصم الأوربية لعدد من الشبان الاتراك الاحتكاك بالحضارة الغربية وتعلم اللغات الأجنبية والاطلاع على الافكار الثورية المنتشرة هناك ، وقد قدر لهؤلاء الشبان أن يتقلدوا في ما بعد وظائف عالية في الدولة ويساهموا إسهاما فعالا في حركة الاصلاح .

أثبت الإصلاح العسكري فائدته في الدفاع عن عكا أمام هجوم الفرنسيين سة ١٧٩٩ وظهرت كفاية الجيش الجديد بشكل زادت معه مخاوف الانكشارية من أن يكون قوة بديلة عنهم ، فتآمروا مع بعض رجال الدين الذي كانوا يقولون (إن التعليم العسكرية) من الأمور التي لم يعرفها الاسلام وإن (الفتوحات الإسلامية تمت دون ان نحتاج إلى امثال هذا التعليم) وإن النظام الجديد بدعة وكل بدعة حرام ، وغنه من بدع الكفار والاخذ به ما هو إلا تشبيه بالكفار ، وإن مبادئ الاسلام (أن من تشبه بقوم فهو منهم) . وقد ألتف حول رجال الدين بعض النفعيين والوصوليين من رجال الدولة ، فأعلن الانكشارية تمردهم في آيار ١٨٠٧ ضد إصلاحات سليم الثالث وتمكنوا من محاصرة قصر السلطان وإحلال مصطفى الرابع محله (١٨٠٧ – ١٨٠٨) وبعد اشهر قليلة حدثت ثورة معاكسة إذ تحرك أنصار النظام الجديد من قادة الجيش في الولايات العثمانية مستنكرين إجراءات القوى الرجعية في العاصمة ، فزحف مصطفى البير قدار حاكم سلسترة بقواته إلى العاصمة وخلع مصطفى الرابع ونصب الأمير محمود الثاني (١٨٠٨ – ١٨٣٩) في ٢٨ تموز سنة ١٨٠٨ ولم يكن عمره آنذاك يزيد عن ستة عشرة سنة ولقد عزم البيرقدار على إحياء النظام الجديد إلا أن أعداءه تآمروا عليه وقتلوه بعد فترة وجيزة فعادت الفوضى إلى البلاد وتوالت هزائم الجيش العثماني في الخارج .

اعتقد السلطان محمود الثاني ضرورة الاستمرار في علمية الاصلاح التي بدأت في عهد أسلافه ، إذا ما أراد أن يجعل الدولة العثمانية في مكانة مساوية لدول أوربا إلا انه وجد في الوقت نفسه أن الاصلاح العام لأحوال الدولة لا يمكن أن يتم قبل التخلص من أعداء الاصلاح وفي مقدمتهم الجيش الانكشاري ، وأول عمل إصلاحي قام به هو تحسين المدارس العسكرية الجديدة التي أسسها سليم الثالث وكانت تعنى

بتدريب الضباط والجنود بالأساليب الأوربية الحديثة بغية تشكيل جيش جديد منهم ، وبمرور الزمن استعان محمود الثاني بأفراد من الجيش الجديد وبالمدفعية للقضاء على الجيش الانكشاري وإلغائه بعد ان استصدر في ١٦ حزيران سنة ١٨٢٦ فتوى شرعية من شيخ الاسلام بوجوب (إفناء هذه الطائفة الباغية) وخلال ساعات قليلة من صباح سوم ١٦ حزيران حصد بمدفعيته وبرصاص الأهالي وجند الجيش الجديد نحو عشرين ألفا من الانكشارية في آت ميداني (ميدان الخيل) حيث كانوا مجتمعين هناك معلنين عصيانهم العسكري ، كما تشتت من بقي منهم على قيد الحياة ، وفي اليوم التالي صدر فرمان سلطاني بإلغاء الجيش الانكشاري وصدرت الأوامر إلى جميع الولايات العثمانية بالتفتيش على كل من بقي منهم وإعدامه أو نفيه إلى أطراف الدولة وقد اطلق العثمانيون على هذه الواقعة اسم (الواقعة الخيرية) لأنهم تفاءلوا بها خيرا أما الجيش الجديد الذي أمر السلطان محمود بإنشائه على غرار الجيوش الأوربية فقد أطلق عليه (عساكري منصوري محمدي) أي العساكر المحمدية المنصورة ، وسرعان ما وضعت الأنظمة لهذا الجيش وكذلك لضمان سلامته من الفوضى والاضطراب واصدر السلطان محمود الثاني أوامره بتطبيق إصلاحاته العسكرية بكل حزم في الولايات العثمانية والشروع في إرساء أسس النظام العسكري الجديد واستطاعت الدولة ان توثق من أواصر تبعية ولاياتها بواسطة الجيش النظامي الجديد بعد ان دربته ونظمته وفق الأساليب العسكرية الأوربية فقسمت الإمبراطورية إلى عدد من الدوائر العسكرية وضع في كل دائرة فيها جيش خاص بها ، ويشرف على هذه الجيوش قائد لقبه (سر عسكر) وهو قائد الجيش الأول عادة ، ثم أصبح بعد ذلك يحمل اسم نظار الحربية ورئيس أركان الجيش ، أما الدوائر العسكرية فهي :

١ـ الدائرة العسكرية الأولى :

وشملت ولايات قسطموني وأنقرة وبروصة وفيها الجيش الهمايوني (الإمبراطوري) الأول (برنجي اوردوهمايوني) ومقره العاصمة استانبول .

٢ـ الدائرة العسكرية الثانية :

وفيها الجيش الهمايوني الثاني (ايكنجي أوردو همايوني) ومقره أدرنه .

٣- الدائرة العسكرية الثالثة :

وفيها الجيش الهمايوني الثالث (أوجنجي أوردو همايوني) ومقره سلانيك .

٤- الدائرة العسكرية الرابعة :

وفيها الجيش الهمايوني الرابع (دردنجي أوردو همايوني) ومقره ارزنجان .

٥- الدائرة العسكرية الخامسة :

وفيها الجيش الهمايوني الخامس (يشنجي أوردو همايوني) ومقره دمشق ، وقد شملت هذه الدائرة ولايات بلاد الشام الثلاث وحلب وسوريا وبيرتو ، ومتصرفتي القدس ودير الزور ، المستقلتين بالاضافة إلى ولاية أدنة ، وعرف هذا الجيش باسم جيش (عربستان) أي بلاد العرب ، وقد أدخلت التنسيقات على الجيوش العثمانية بين ١٩١٣ وجعلت على شكل فيالق وفرق وتغيرت أماكن بعضها فتبدل اسم الجيش المرابط في الشام مثلا من الجيش الخامس إلى الجيش الرابع .

٦- الدائرة العسكرية السادسة :

وفيها الجيش الهمايوني السادس (التنجي أوردو همايوني) وشملت ولايات بغداد والموصل والبصرة ومقره بغداد .

٧- الدائرة العسكرية السابعة :

وكانت خاصة بولاية اليمن ، وفيها الجيش الهمايوني السابع (يدنجي أوردو همايوني) .

ويرجع الفضل في تنظيم التشكيلات العسكرية والأخذ بالأساليب الأوربية في التدريب إلى عدد من الضباط والقادة الأوربيين لاسيما الألمان والنمساويون الذين وفدوا إلى استانبول للعمل في خدمة الدولة العثمانية وإصلاح أحوالها العسكرية وتنظيم مناهج مدارسها الحربية منهم فون مولتكه وفونبرك وفون دركولتز وغيرهم .

كانت الخدمة العسكرية إلزامية للمسلمين من الرعايا العثمانيين ، وقد حوفظ على النظام الموضوع سنة ١٨٣٥ المتعلق بالأفراد المكلفين بالخدمة العسكرية مع تحديد الخدمة زمن السلم بخمس سنوات ، ثم أنزلت إلى سنتين يمارسون بعدها

أعمالهم الخاصة كسائر الناس ، تخفيفا للعبء المالي الذي كانت تعانيه خزينة الدولة فإذا مست الحاجة زمن الحرب دعوا إلى الخدمة في صفوف الاحتياط على مراحل وضمن مدد متقطعة ، تسمى آنذاك (الرديف) و (المستحفظ) على أن تنتهي خدمتهم العسكرية حين بلوغهم سن الأربعين ، أما المسيحيون واليهود وباقي العناصر غير المسلمة فيعوضون عن التجنيد بمبلغ مالي يسمى البدل النقدي ، وبعد سنة ١٩٠٨ صدرت قرارات من الدولة عدلت بموجبها قوانين التجنيد التي جعلت الخدمة العسكرية إجبارية بحيث تشمل جميع السكان ، دون استثناء وقد اتبعت الدولة في التجنيد أسلوب القرعة الشرعية ، ونظمت بموجب قانون أخذ العسكر لسنة ١٨٨٦ فكان السلطان يبعث بفرمان القرعة في كل سنة إلى الولايات ، حيث تجري مراسم خاصة عند قراءته ، ويكون بحضور الوالي وقائد الجيش والقاضي والأعيان والعلماء وبعد تلاوة القرآن ، يقدم المفتي والحاضرون دعاء خاصا للسلطان ، ثم يعقد مجلس القرعة ويحضر الأفراد المكلفون الذين بلغوا سن الخدمة العسكرية إلى المجلس وبعد ذلك تجري القرعة ، وبعد إتمامها يكتب الوالي للصدر الأعظم بأن القرعة الشرعية قد أجريت على أكمل واجه ، بل تطوع بعض الأفراد زيادة على النصاب المقرر ، ثم يوزع هؤلاء الأفراد على الألوية التي تعين لكل منهم ليدربوا في معسكرات الجيش ويوزعوا على الدوائر العسكرية ، وقد تضمن قانون ١٨٨٦ المستثنين من الخدمة العسكرية وهم خدمة الحرم الشريف ومقامات الرسل والأولياء وحكام الشرع ومشايخ الطرق الصوفية وأئمة المساجد ، وخطباء الجوامع وطلبة المدارس الدينية وذوو العلل وغير المقتدرين ومن كان وحيد أبويه أو متزوجا من أجنبية أو صغيرة أو عجوز ليس لهن معين .

وبالرغم من اهتمام الدولة العثمانية بتقوية الجيوش وتنظيم الخدمة العسكرية وإصدار القوانين المتعلقة بذلك إلا أن الواقع العسكري في جبهات القتال كان يشير إلى عكس ذلك ، فقد ازداد تهرب الناس من الخدمة العسكرية بشتى الطرق ، كما كثرت حالات فرار الجنود ، ولعل ذلك يرجع إلى استعمال أساليب العنف والقسوة ند جمع (القرعة)وطول مدة التجنيد بحيث تذمر الناس ، وضاقوا ذرعا بالخدمة

العسكرية ومما زاد في نفور الناس منها إرسال المكلفين بها إلى بلاد بعيدة كالروم إيلي وكريت ، والجبل الأسود ، واستمرار الثورات في بعض الولايات العثمانية وارتفاع عدد القتلى في وحدات الجيش المرسلة لإخماد تلك الثورات .

كما ان النظم العسكرية العثمانية كانت تساعد قطاعات عديدة من أبناء الوطن على التهرب من الجندية بصورة غير مباشرة فقد أعفت طلاب المدارس الدينية من التجنيد كما تحايلت بعض الطوائف على التخلص من الجندية بدعوى أن التجنيد يتعارض مع قيامها بواجباتها الدينية .

ب- قوات الأمن الداخلي :

لم يكن في الولايات العثمانية جهاز أمن منظم قبل فترة الاصلاحات ، بل كانت الحاميات العثمانية وقوات الوالي الخاصة المحلية هي التي تقوم بمهمة حفظ الأمن والنظام ثم شكلت الدولة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر قوات أمن خاصة وضعت تحت إشراف الوالي ونيطت به صلاحية نقلها وتوزيعها داخل حدود ولايته ، وعينت الدولة ضابطا (آلاي بك) برتبة (مير آلاي) قائدا لقوة الأمن ، وجعلت ارتباطه بالوالي وقد سميت تلك العساكر بالضابطة أو الضبطية وسميت كذلك في بعض الاحيان (الجندرمة أو الدرك) وكانت على شكلين أحدهما (استراسوار) أي البغالة أو الخيالة ويسمون كذلك (سواريه) وثانيهما (البيادة) وهم المشاة أو غير الراكبين .

وتعد القوات الضابطة الموزعة على مدن وقصبات الولاية الواحدة (آلايا واحدا) وكل (آلاي) ينقسم إلى طوابير ، والطوابير إلى بلوكات ، والبلوكات إلى طواقم ، ويتألف آلاي من (١٠ طوابير) والبلوك من |(٥ – ١٠) طواقم ، واختلف طاقم الخيالة عن طاقم المشاة من حيث العدد ، فقد كان طاقم الخيالة يتكون من (٤) أنفار وطاقم المشاة من (٨ أنفار) ونفرين من الضباط باسم (قول وكيلي) أو وكيل الحرس و (معاون قول وكيلي) ويفوض كل بلوك إلى ثلاثة ضباط هم (بلوك غاسي) أي رئيس البلوك ومعاون بلوك أغاسي و (زورنال

أميني) أي أمين دفتر اليومية ، ولا يتجاووز بلوك الخيالة (٦٠) نفر وبلوك المشاة (١٠٠ نفر) .

استخدمت العساكر الضابطة للقيام بأمور عديدة أهمها :

المحافظة على الأمن والنظام ، ومطاردة المجرمين وقطاع الطرق واللصوص وحراسة السجون وتوفير الأمن والراحة للناس في الطرق والمعابر ، وإطفاء الحرائق وجمع انفار القرعة والاحتياطي ويستعان بها في مهام أخرى ، إضافة إلى واجباتها الأصلية فهي تساعد أحيانا في جمع الإيرادات من العشائر أو يتألف منها حرس القوافل التي تحمل البريد بين المناطق المختلفة من الولاية .

ولم تتألف قوة شرطة المدن (البوليس) إلا بعد سنة ١٩٠٠ لهذا لم يكن بوسع قوات الجندرمة القيام بواجبات الشرطة على الوجه المطلوب في الطرق العامة أو الاسواق ولم تكن أحوال افراد الجندرمة تختلف كثيرا عن احوال الجنود وقد حاولت الحكومة العثمانية إصلاح قوات الامن فوضعت سنة ١٩١٣ نظاما جديدا لتوسيع سلطات الشرطة وتغيير تقسيماتها ، وقد استعانت بضباط بوليس أوربيين ويتضمن هذا النظام تقسيم الدولة العثمانية إلى خمس مناطق لكل منطقة لجنة يرأسها مفتش عام (مدير البوليس العام) .